ليس بين الإعمال والإهمال

أحمد عبدالسلام عليلش

كلية اللغات والترجمة ـجامعة مصراتة ليبيا البريد الإلكتروني
ahmedmax976a@gmail.com

استلمت الورقة بتاريخ 2025/05/12، وقبلت بتاريخ 2025/05/21 ونشرت بتاريخ 2025/05/22
الكلمات المفتاحية: (ليس، إعمال، إهمال)

الملخص

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين، يهدف هذا البحث إلى توضيح مسألة من المسائل النحوية التي حصل فيها خلاف بين النحاة حول (ليس) ألا وهي: إهمال ليس في بعض الحالات تحت عنوان (ليس بين الإعمال والإهمال)، وذلك بتخصيص مبحث لكل حالة ،ثم بيان وعرض آراء النحاة ومناقشتها وجمع الحجج التي احتج بها كل فريق مع ذكر الشواهد النحوية، وبيان التوجيهات الإعرابية لهذه الشواهد عند كل فريق، ثم محاولة التوفيق أو الترجيح بينها، كذلك توضيح ما إذا كان لهذا الخلاف أثر في اللفظ، أو المعنى من عدمه، وقد توصلت من خلال هذا البحث إلى العديد من النتائج ذكرتها في الخاتمة، حاولت أن تكون متضمنة الإجابة عن العديد من التساؤلات التي طرحتها في مقدمة هذا البحث بشيء من التفصيل والدقة، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين...وبعد

فالأصل في(ليس)أنها فعل ماض ناقص من أخوات كان، تختص بالدخول على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، هذا هو الأصل والكثير الغالب ، إلا أن النحاة ذكروا لنا أنها قد تخرج عن هذا الأصل فتكون أداة استثناء وقد تستعمل حرف عطف بمعنى (لا) العاطفة عند بعض النحاة ،وقد تأتي مهملة لا عمل لها ولا يوجد خلاف بين النحاة في استعمال ليس كأداة استثناء، وإنما الخلاف كان ولايزال بين النحاة في استعمالها كحرف عطف، وكذلك في مسألة إهمالها في بعض الحالات واعتبارها حرفا نافيا بمعنى (ما) النافية، وقد سبق لي أن كتبت بحثا بعنوان (ليس: التعريف بها واستعمالها في الاستثناء) وفي مبحث التعريف ب(ليس) عند حديثي عن حقيقة ليس من حيث الفعلية والحرفية وبيان خلاف النحاة في ذلك تعرضت لمسألة إهمال (ليس) التي قال بها بعض النحاة الذين ذهبوا إلى القول بحرفية ليس[1] ، وقد كان تناولي لهذه المسألة فيه كثير من الاختصار ،وذلك حسب ما يتطلبه موضوع البحث في ذلك الوقت؛ ولهذا فقد رأيت أن أتناول هذه المسألة بشيء من التفصيل والدقة تحت عنوان (ليس بين الإعمال والإهمال) فواضح من خلال هذا العنوان أن هذه المسألة خلافية بين النحاة ؛ ولهذا فهي جديرة بالبحث والدراسة ، ومما دفعني للكتابة في هذه المسألة أني لم أعثر على بحث مستقل يعالج هذه المسألة ، كما أن كتب النحو بعضها يتناول هذه المسألة باختصار وبعضها الآخر يكتنفها شيء من الغموض؛ ولهذا فإنه يصعب فهم هذه المسألة من خلال الرجوع إلى مصدر أو اثنين أو ثلاثة وإنما يحتاج الأمر إلى الرجوع إلى العديد من المصادر؛ وبناء على ذلك فقد رأيت عرض هذه المسألة في بحث مستقل وبطريقة جديدة ومفيدة تساعد القارئ غلى فهم هذه المسألة والإحاطة بها بالشكل المطلوب.

مشكلة البحث:

تتمثل في أن (ليس) باعتبارها فعلا ناقصا ناسخا من أخوات كان باتفاق النحاة، فالأصل فيها الإعمال كغيرها من الأفعال الناقصة، أما إهمالها واعتبارها حرفا نافيا بمعنى (ما) في بعض الحالات فهذا يثير لنا بعض التساؤلات منها: ماهي الحالات التي تُهْمِل فيها ليس؟ وماهي علةُ إهمالِها في كل حالة من هذه الحالات؟ وما حجةُ من قال بالإهمال؟ وما حجةُ من قال بالإعمال؟ وهل هذا الإهمال واجب أم جائز؟ وهل لهذا الإهمال أثر في المعنى أو اللفظ أم لا؟ كل هذه التساؤلات سوف نحاول الإجابة عنها ومعالجتها من خلال هذا البحث بعون الله وتوفيقه.

(1) نشر هذا البحث في(مجلة البحوث الأكاديمية) التي تصدر عن الأكاديمية الليبية، فرع مصراتة، العدد الحادي والعشرون لسنة2022م، ص241 ، 242 .

أهداف البحث:

1- ذكر وحصر حالات إهمال (ليس) عند النحاة القائلين بإهمالها

2- عرض آراء النحاة في هذه المسألة، وجمع الحجج والشواهد التي اعتمد عليها كل فريق، ثم مناقشتها ومحاولة التوفيق، أو الترجيح بينها.

3- ذكر ومعرفة أشهر النحاة الذين يقولون بالإهمال، والنحاة الذين يقولون بالإعمال في كل حالة من هذه الحالات.

4- بيان اختلاف النحاة القائلين بإهمال (ليس) في حكم هذا الإهمال من حيث الوجوب والجواز في كل حالة من هذه الحالات.

5- بيان ما إذا كان هناك من أثر يترتب على هذا الخلاف من حيث اللفظ، أومن حيث المعنى، أو من حيث اللفظ والمعنى.

خطة البحث:

وللإجابة عن الأسئلة التي يثيرها موضوع البحث ، ومن أجل تحقيق أهدافه، فقد جاء هذا البحث مكونا من: مقدمة، وثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المقدمة: وقد تناولت فيها أسباب اختيار هذا الموضوع، وأهميته، وإشكالياته، والمنهج المتبع.

المبحث الأول: دخول ليس على الجملة الاسمية التي انتقض خبرها بإلاّ.

المبحث الثاني: دخول ليس على الجملة الفعلية.

المبحث الثالث: دخول ليس على الجملة الاسمية التي لم ينتقض خبرها بإلا.

الخاتمة: وقد ذكرت فيها أهم النتائج، والتوصيات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لمناسبته للموضوع ... هذا وأسأل الله التوفيق والسداد إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المبحث الأول: دخول ليس على الجملة الاسمية التي انتقض خبرها بإلا

ذهب فريق من النحاة وعلى رأسهم الهروي في الأزهية[1]إلى القول بإهمال (ليس) عند انتقاض خبرها بإلا، وقد استدلوا على ذلك بما ورد عن العرب قولهم : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) برفع الطيب والمسك جميعا ، فـ(ليس) هنا مهملة لا عمل لها فيما بعدها ، وإنما هي عبارة عن حرف يفيد النفي بمعنى (ما)النافية ، فكأنه قيل: ما الطيبُ إلا المسكُ ، وسبب إهمال ليس هنا ؛ دخول إلا على الخبر مما أدى إلى انتفاض نفيها ، وقلب الكلام من النفي إلى الإيجاب[2]، وهؤلاء النحاة الذين قالوا بالإهمال في هذه الحالة : منهم من يرى أن هذا الإهمال واجب كالهروي في الأزهية، ومنهم من يرى أن هذا الإهمال جائز كما ذهب إلى ذلك ابن عصفور ، حيث قال صاحب الأزهية: " (ليس) يكون حرفا بمعنى (ما) ويبطل عملها إذا دخل (إلا) على الخبر، نحو: ليس زيدٌ إلا قائمٌ ، كما تقول: ما زيد إلا قائمٌ "[3]فواضح من كلامه بقوله: "ويبطل عملها إذا دخل إلا على الخبر" أنه يقصد وجوب الإهمال، ومن النحاة الذين يؤيدون القول بالوجوب في هذه الحالة : المالقي في كتابه رصف المباني[4] و محمد التونجي في كتابه معجم الأدوات النحوية[5]، وقد ذكر العكبري أن بعض البصريين ذهب إلى إهمال ليس ومعاملتها معاملة (ما) النافية عند دخول (إلا)على خبرها[6]

أما ابن عصفور فقد تناول مسألة اقتران خبر كان وأخواتها بإلا بقوله:" ويبقى هذا الخبر منصوبا إلا مع (ليس) فإنه قد يرتفع إجراء لها مجرى (ما) ، فكما أن (ما) يبطل عملها في الخبر إذا أوجبت فكذلك ليس "[7]فواضح من كلامه أنه يرى بوجوب نصب خبر كان وأخواتها عند اقترانه بإلا ،واستثنى من ذلك (ليس) فقد أجاز أن يكون خبرها مرفوعا ، وقد استشهد على ذلك بما ورد عن العرب قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)

وبناء على ذلك فإن ابن عصفور يجيز إهمال (ليس) كما يجيز إعمالها في هذه الحالة، وقد ذكر أن علة الإهمال هي: تشبيهها ب(ما) النافية ، فكما أن (ما) يبطل عملها إذا دخلت إلا على الخبر فكذلك (ليس).

(1) ينظر : الأزهية:195

(2)ينظر : المصدر السابق:196،195 ، شرح التسهيل : 379/1 ، الجنى الداني:495، 496 ، مغني اللبيب :308 ،الهمع : 80/2 .

(3)الأزهية : 195 .

(4) ينظر : رصف المباني: 370 .

(5) ينظر : معجم الأدوات النحوية: 141.

(6) ينظر : اللباب في شرح البناء والإعراب :1/ 165 .

(7) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 381/1 .

والقول بإهمال (ليس) عند انتقاض خبرها بإلا هو لغة بني تميم ، فقد نقل لنا ابن مالك في شرح التسهيل[1] وابن هشام في كتابه المغني وغيرهما من النحاة أن الإهمال في هذه الحالة هو لغة بني تميم[2]حيث ذكر ابن هشام أن رفع المسك في قولهم: ليس الطيب إلا المسكُ لغة بني تميم ، وعلل ذلك بقوله : " فإن بني تميم يرفعونه حملا لها على (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي كما حمَّل أهل الحجاز (ما) على ليس في الإعمال عند استيفاء شروطها "[3] فهنا ابن هشام يبين لنا أنهم أهملوا ليس تحميلا لها على (ما) أي: تشبيها لها ب(ما) النافية فتكون (ليس) مثلها مثل (ما) في هذه الحالة بمعنى تخرج عن الفعلية إلى الحرفية ، فتكون عبارة عن حرف نفي بمعنى (ما) وقد ذكر سيبويه في كتابه أن إهمال ليس عند انتفاض خبرها بإلا هو لغة لطائفة من العرب دون تسميتهم [4] حيث قال : " إلا أن بعضهم قال: ليس الطيبُ إلا المسكُ ، وما كان الطيبُ إلا المسكً "[5]

نلاحظ هنا أن سيبويه من خلال هذين المثالين قد بين لنا أن طائفة من العرب قد أهملت (ليس) عند انتقاض خبرها بإلا ،ولم تهمل (كان) في هذه الحالة ؛باعتبار أنهم رفعوا كلمة المسك مع (ليس) ونصبوها مع (كان) فدل هذا على أن هؤلاء العرب يفرقون بين ليس وكان في هذه الحالة [6] ، ويجدر بناء في هذا المقام أن نذكر القصة والرواية المشهورة والتي تداولها كثير من النحاة في كتبهم؛ لكي يثبتوا لنا أن إهمال (ليس) عند انتقاض خبرها بإلا هو لغة بني تميم ،وهذه القصة باختصار تتمثل في الحديث الذي دار بين عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلا، وكان عنده في المجلس اليزيدي وخلف الأحمر، حيث جاء عيسى بن عمر إلى أبي عمرو بن العلا فسأله : كيف تقول: ليس الطيبُ إلا المسكُ، برفع المسك ، فأجابه: ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع ، ثم قال أبو عمرو: قم يا يحي يعني اليزيدي ، وأنت يا خلف فامضيا إلى أبي مهديَّة فلقناه الرفع فإنه لا يرفع ، ثم امضيا إلى المنتجع التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب فذهبا إلى أبي مهدية فسألاه عن قول العرب: ليس الطيبُ إلا المسكُ، وعن قولهم: ليس الشرابُ إلا العسلُ ، وعن قولهم: ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها ، فأجابهما عن كل ذلك بنصب الخبر الواقع بعد إلا، وحاولا معه لأن يرفع فأبى إلا النصب ، ثم ذهبا إلى المنتجع التميمي فسألاه نفس السؤال ، فأجابهما عن كل ذلك برفع الخبر وحاولا معه لأن ينصب فأبى إلا الرفع ، ثم رجعا إلى عمرو أبي العلا وفي مجلسه عيسى بن عمر الثقفي لم يبرح ، فأخبراهما بما سمعا ، فأخرج عيسى خاتمه من يده ودفعه إلى ابي عمرو ،وقال له : وبهذا سدت الناس [7] فهذه الرواية قد تضمنت ثلاثة شواهد من أقوال العرب في كل منها انتقض خبر ليس بإلا، وهي قولهم :(ليس الطيب إلا المسك) ، (ليس الشراب إلا العسل) ، (ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها) وقد تبين من خلال هذه القصة تمسك كلا الفريقين بلغته ، حيث تمسك بنو تميم برفع الخبر بعد إلا ، وتمسك أهل الحجاز بنصبه ' ولم يرجع أيٌّ من الفريقين عن لغته ، فدل ذلك دلالة واضحة وصريحة على أن رفع الخبر في هذه الحالة لغة بني تميم ، وأن نصبه لغة الحجازيين .

وبناء على ذلك فإن هذه الرواية تثبت لنا أن إهمال (ليس) هو لغة بني تميم ، وهي في نفس الوقت تثبت لنا أن إعمالها في هذه الحالة هو لغة أهل الحجاز ، وعلى هذا فكل من الإعمال والإهمال لغة على حدة، وإثبات إهمال (ليس) عند انتقاض خبرها بإلا يعتبر من أقوى الحجج التي احتج بها النحاة القائلين بإهمال (ليس) في هذه الحالة [8]وبما أن الإهمال قد ثبت أنه لغة لطائفة من العرب فيجوز لنا القياس عليها [9]

وبالمقابل نجد فريقا آخر من النحاة يمنع إهمال (ليس) في هذه الحالة، وإنما يعتبرها فعلا ناسخا باقية على عملها من رفع الاسم ونصب الخبر وعلى رأس هؤلاء أبي علي الفارسي ؛ حيث قام بالرد على ما استدل به القائلون بإهمال (ليس) بما ورد من رفع المسك في قول العرب (ليس الطيب إلا المسكُ) بالعديد من التوجيهات الإعرابية التي تدل على إعمال (ليس) حتى عند انتقاض خبرها بإلا [10] نذكرها على النحو الآتي:

(1) ينظر شرح التسهيل: 379/1

(2) من هؤلاء النحاة : الرضي في شرحه للكافية : 199/2، وأبي حيان في التذكرة للنحاة : 167 ، والمرادي في الجنى الداني : 498 ،والسيوطي في الهمع:80/2.

(3) مغني اللبيب : 308 .

(4) دائما معروف عن سيبويه عندما يريد أن ينسب الكلام إلى لهجة من لهجات العرب يشير إلى ذلك في كتابه بقوله بعض العرب أو بعضهم ،ولا يذكر لنا من هؤلاء العرب الذين يعنيهم بكلمة (بعض) ، ينظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه : 392

(5) كتاب سيبويه : 147/1 .

(6) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي :6/2 ، تذكرة النحاة : 168 ، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 303/4 .

(7) ينظر لهذه الرواية في: أمالي الزجاجي:241، 242، 243،وإصلاح الخلل: 132،131، 133 ،وإنباه الرواة : 4/ 130، 131، 132، ومغني ا للبيب:308، والأشباه والنظائر : 3/ 100 ،والمزهر للسيوطي: 2/ 277، 278 ، والهمع: 80 .

(8) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي: 5/2

(9) ينظر : الاقتراح: 217.

(10) ينظر : المسائل الحلبيات:228 ، 229 .

الأول: أن اسم (ليس) هو ضمير الشأن والقصة، والطيب: مبتدأ ، والمسك :خبره ، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر عن (ليس) [1] وهذا التوجيه هو ما ذهب إليه أغلب النحاة الذين يرجحون إعمال (ليس) في هذه الحالة وعلى رأسهم سيبويه. [2]

الثاني: أن الطيب هو اسم (ليس) وخبرها محذوف ، تقديره: في الوجود ، وأن المسك: بدل من اسم (ليس) كأنه قيل: ليس الطيبُ في الوجود إلا المسكُ [3]، ومن النحاة الذين رجحوا هذا التأويل :ابن مالك في شرح التسهيل وقد علل ذلك بقوله: " إن الاستغناء هنا بالبدل وهي: كلمة (المسك)عن الخبر المحذوف كالاستغناء به في نحو قولهم: لا فتى إلا عليٌ ، ولا سيفٌ إلا ذو الفقار". [4] نلاحظ أن ابن مالك في ترجيحه لهذا التأويل كأنه يؤيد إعمال (ليس) في هذه الحالة ، وقد مر بنا فيما سبق أنه اعترف أن الإهمال لغة بني تميم ولا يجوز التأويل ، نستنتج من ذلك :أنه يحتمل ترجيحه لهذا التأويل كان قبل علمه بأن الإهمال هو لغة بني تميم ، ويحتمل أنه يُجيز الإعمال والإهمال في هذه الحالة على حد سواء.

الثالث: أن الطيب هو اسم ليس ، وخبرها محذوف تقديره: في الوجود ، وإلا المسك: نعت للاسم ، كأنه قيل: ليس الطيبُ الذي هو غير المسك طيبا في الوجود ، وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير [5]

وبالإضافة إلى هذه التوجيهات الإعرابية التي ذكرها أبو علي الفارسي ، فقد ذكر لنا أبو نزار الملقب بملك النحاة توجيها آخر: وهو أن الطيب: اسم ليس ، والمسك: مبتدأ وخبره محذوف تقديره : إلا المسكُ أفخرُهُ ، فتكون جملة: (إلا المسك أفخرُهُ): في محل نصب خبر ليس[6]

وقد ردَّ كثير من النحاة على هذه التوجيهات بعدة ردود : أهمها قولهم: إن إهمال (ليس) عند انتقاض خبرها بإلا قد ثبت أنه لغة بني تميم ، وهذا يبطل كل هذه التأويلات [7] ، حيث ردَّ ابن عصفور في كتابه شرح جمل الزجاجي على تخريجات أبي علي الفارسي بقوله: " وهذا الذي قاله باطل ؛ لأن أبا عمرو قد نقل أنه ليس في الدنيا حجازي إلا وهو ينصب فيقول: ليس زيد إلا قائما ، ولا تميمي إلا وهو يرفع فيقول: ليس عمرو إلا ضاحكٌ ، فإن كان كذلك فلا ينبغي أن يتأ وَّل " [8]

كذلك أبو حيَّان في ارتشاف الضرب، حيث ذكر أن الذي دفع الفارسي إلى هذه التأويلات هو: عدم علمه بهذه اللغة ، وأنه لم يبلغه نقل أبي عمرو بن العلاء في هذه المسألة[9]

ومن القواعد المقررة والمشهورة في علم أصول النحو قولهم: (لا يُتأوَّل ما كان لغة طائفة) [10] ، وقد ثبت أن الإهمال في هذه الحالة هو لغة طائفة من العرب ، وبالتالي لا يجوز التأويل .

وبناء على العرض السابق فإنه يمكن لنا تلخيص الحجج التي اعتمد عليها النحاة القائلون بإهمال (ليس) في هذه الحالة على النحو الآتي:

1-إن إهمال (ليس) عند انتقاض خبرها بإلا قد ثبت أنه لغة بني تميم ، وبما أنه قد ثبت أنه لغة لطائفة من العرب يجوز لنا القياس عليه وفقا للقواعد المقررة في علم أصول النحو [11]

2-إن إهمال (ليس) في هذه الحالة يكون بالحمل على (ما) النافية ؛ وذلك للشبه الكبير بين (ليس) و(ما) في المعنى ، فهما يتفقان في الدلالة على معنى واحد ألا وهو : النفي في الحال عند الإطلاق ، فعندما تقول: ليس زيدٌ إلا قائما ، فلو وضعنا (ما) بدلا من (ليس) في هذا التركيب يبقى المعنى كما هو[12].

3-إن ما ذهب إليه النحاة من إعمال ليس في قول العرب : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، برفع المسك يحتاج هذا الإعمال إلى التأويل ، وضرورة تقدير المحذوف كما مرَّ بنا في تأويلات أبي علي الفارسي ، وهذا الأمر فيه نوع من التعقيد وتقدير المحذوف وفيه مخالفة للقاعدة المشهورة في علم أصول النحو التي تقول: (لا يتأوَّل ما

(1) ينظر : مغني اللبيب : 309، والهمع:81 .
(2) ينظر : الكتاب :71/1 ،وشرح الكتاب للسيرافي: 6/2 ، والتذكرة للنحاة: 141.
(3) ينظر : الجنى الداني : 497 ، ومغني اللبيب: 309، والهمع :81/2.
(4) شرح التسهيل لابن مالك:380/1،
(5) ينظر : الجنى الداني :497 ،ومغني اللبيب: 309 .
(6) ينظر: الجنى الداني :497، ومغني اللبيب: 309 ، الهمع: 81/2.
(7) من هؤلاء النحاة : ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي :381/1 ،وابن مالك في شرح التسهيل: 379/1 ، والمرادي في الجنى الداني :498،وأبي حيَّان في الارتشاف:1181/3 ، وابن هشام في كتابه المغني: 309، والسيوطي في الهمع: 81/2
(8) شرح جمل الزجاجي: 383/1 .
(9) ينظر : ارتشاف الضرب: 1181/3 .
(10) ينظر : التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 300/4 .
(11) ينظر : الخصائص لابن جني : 12/2 ، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل: 300/4 ، والاقتراح :87 .
(12) ينظر : المسائل الحلبيات :222 ،223 ، والإنصاف في مسائل الخلاف :161 ،162 ،وشرح جمل الزجاجي: 369/1 .

كان لغة طائفة) ، أما الإهمال في هذه الحالة ففيه تسهيل وبعدٌ عن التأويل وتقدير المحذوف ، ويتفق مع القاعدة السابقة [1].

أما النحاة الذين قالوا بإعمال (ليس) في هذه الحالة ، وعلى رأسهم أ بي علي الفارسي فقد عرفنا أنهم قد قاموا بتوجيه ما ورد عن العرب في قولهم : (ليس الطيب إلا المسكُ) بالعديد من التوجيهات الإعرابية التي تدل على إعمال (ليس) ، وبالإضافة إلى هذه التوجيهات فقد قاموا بالرد على ما احتج به القائلون بإهمال (ليس) فيما يتعلق بتحميل ليس على (ما) حيث قالوا : إن حمل ليس على (ما) في الإهمال عند انتقاض خبرها بإلا لا يستقيم ؛ وذلك لأن أهل الحجاز وإن كانوا قد حمَّلوا (ما) على (ليس) في الإعمال إلا أنهم لم يحمِّلوا (ليس) على (ما) في الإهمال ؛ لأنهم يعتبرون (ما) أضعف من (ليس) باعتبار أن (ما)حرف ، و (ليس) فعل ؛ ولذلك لم يجروها مجرى (ما) في كل المواضع ، ومن هذه المواضع: أنهم اشترطوا لإعمال (ما) عمل (ليس) ألاَّ ينتقض خبرها بإلَّا، أما مع (ليس) فإنهم لم يشرطوا هذا الشرط [2]، ولهذا فهي تعمل حتى إذا انتقض خبرها بإلَّا؛ لأنها فعل فيجوز أن يستكن فيها ضمير الأمر والشأن [3] هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن (ما) باعتبارها حرفا نافيا نلاحظ أنه عند انتقاض خبرها بإلَّا يبطل معنى النفي ، وينقلب إلى الإثبات ، فيترتب على ذلك بطلان عملها بعد قلب معناها من النفي إلى الإثبات، بمعنى عملها مرتبط بدلالتها على النفي، فإذا انقلب معنى النفي إلى الإثبات فلا عمل لها[4].

أما (ليس) فهم يشبهونها بكان و أخواتها من الأفعال الناقصة ، فعند انتقاض خبرها بإلاَّ لا يؤثر ذلك في عملها وذلك قياسا على كان وأخواتها ، فكما أن (كان) للإيجاب وينقلب معناها إلى النفي إذا دخل عليها حرف من حروف النفي ومع ذلك يبقى عملها كما هو ، فتقول: ما كان زيدٌ إلّا قائمًا ، كما تقول: كان زيدٌ قائماً برفع الاسم ونصب الخبر في الحالتين: الإيجاب والنفي ، فكذلك الحال مع (ليس) فهي للنفي وينقلب معناها للإيجاب إذا انتقض خبرها بإلّا، ولهذا فهي باقية على عملها بالقياس على كان وأخواتها ، فتقول: ليس محمدٌ إلّا قائماً ، كما تقول: ليس مجمدٌ قائماً [5] برفع الاسم ونصب الخبر في الحالتين ، وقد علل السيرافي في شرحه للكتاب إعمال (ليس) في هذه الحالة بقوله: " وإنما عملت ليس في هذه الأحوال من قبل أنها فعل ، والفعل لا يمنع عمله التقديم أو التأخير أو الاستثناء ، الا ترى أنك تقول: زيداً ضربتُ ، وما ضربتُ إلّا زيداً " [6]

من العرض السابق يتضح لنا أن لكل فريق حجته التي تكاد أن تكون مساوية لحجة الفريق الآخر، وإذا رجعنا إلى كتاب الخصائص لابن جني نجده قد ذكر في كتابه بأن اللغات كلها حجة ، ولا يجوز لنا رد إحدى اللغتين بالأخرى ولكن يجوز ترجيح إحدى اللغتين عن الأخرى إذا اتضح أنها أقوى قياسا، ومع ذلك لو استعمل الشخص اللغة الأضعف قياسا لا نعتبره مخطئا ؛ لأنه نطق على قياس لغة من لغات العرب [7]

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن جني هو الصواب في هذه المسألة، والدليل على ذلك نجد أكثر النحاة يوافقون ابن جني؛ حيث إنهم أجازوا الإهمال كما أجازوا الإعمال في هذه الحالة على اعتبار أن كليهما لغة، غاية ما هنالك أن بعضهم يرجح الإعمال، وبعضهم يرجح الإهمال حسب ما يتبين لهم من قوة القياس في أيّ من اللغتين ولهذا فإن الباحث يرى أن ابن جني قد وضع لنا مبدأ من المبادئ وقاعدة من أهم القواعد التي يمكن الاعتماد عليها في حل كثير من المسائل النحوية التي تتعلق باختلاف اللغات كما حصل في هذه المسألة.

المبحث الثاني: دخول ليس على الجملة الفعلية

الحالة الثانية من حالات إهمال (ليس): هي حالة دخولها على الجملة الفعلية، حيث ذهب فريق من النحاة إلى القول بإهمال (ليس) في هذه الحالة، واعتبارها حرفا بمعنى (ما) النافية ولا تعمل شيئا فيما بعدها [8]

وهؤلاء النحاة : منهم من يرى أن الإهمال في هذه الحالة واجبٌ [9]، ومنهم من يراه جائزا [10] ، وقد استشهدوا على ذلك ببعض الشواهد ، منها قول الشاعر:

تهدِي كتائِبَ خُضْراً ليس يَعصِمُها إلَّا ابتدارٌ إلى الموتِ بالجامِ [11]

(1) ينظر: الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم:236 ،237.
(2) ينظر: ا لنكث في تفسير الكتاب : 70 ، وشرح الكتاب للسيرافي: 323 ، 328 ، 329 .
(3) قال سيبويه: "وليست ما كليس ولا يكون فيها إضمارا ..." الكتاب: 71/1 .
(4) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: 328/1 ، 329 ، وشرح جمل الزجاجي: 381/1 .
(5) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: 323/1 ، 329 ، والتذكرة للنحاة: 141 .
(6) شرح الكتاب للسيرافي: 323/1 .
(7) ينظر: الخصائص لابن جني: 10/2 ،11 ،12 .
(8) ينظر: رصف المباني : 369 ، الجني الداني: 494 .
(9) من هؤلاء النحاة: المالقي في كتابه رصف المباني:369، و محمد سلطاني في كتابه الأدوات النحوية: 237 .
(10) القول بالجواز هو ما ذ هب إليه أكثر النحاة وعلى رأسهم الصبَّان في حاشيته على شرح الأشموني و معه شواهد العيني: 358/1 .
(11) البيت منسوب إلى النابغة في ديوانه:184 والرواية التي في الديوان (يهدي)، وبلا نسبة في الجني الداني:494 ،ورصف المباني:369 ، وارتشاف الضرب: 1516/3 .

الشاهد في هذا البيت قوله: (ليس يعصِمُها) حيث دخلت (ليس) على الجملة الفعلية، فأُهمِلت ولم تعمل شيئا فيما بعدها، وإنما هي هنا عبارة عن حرف نفي بمعنى (ما) النَّافية أو(لا) النافية كأنه قيل: ما يعصمُها، أولا يعصمُها.

وقد علق المالقي في كتابه رصف المباني على هذا الشاهد بقوله: " في هذا البيت لا توجد منازعة في حرفية (ليس) ؛إذ لا خاصية من خواص الأفعال فيها ، فليس هنا لمجرد النفي خاصة كما و لا..." [1]

نلاحظ هنا أن المالقي اعتبر (ليس) حرفا بمعنى (لا)، أو (ما) النافيتين؛ وذلك لأنها في هذه الحالة مجردة من أيّ علامة من علامات الفعل ،وبالتالي فهو يرى أنه يجب إهمالها في هذه الحالة ، ولا يجوز لنا إعمالها، ويؤكد المالقي على ما ذهب إليه بقوله: " فالذي ينبغي أن يقال فيها إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، و ذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية إنها حرف لا غير كـ(ما) النافية" [2] إلّا أنّ أغلب النحاة القائلين بالإهمال يرون أن الإهمال في هذه الحالة جائز، وليس واجبا [3] ، بمعنى يجوز لنا إهمالها واعتبارها حرفا نافيا بمعنى (ما) ، كما يجوز لنا إعمالها باعتبارها فعلا ناسخا ناقصا من أخوات كان ، وفي حالة إعمالها يكون اسمها: ضمير الأمر أو الشأن محذوف وجوبا ، والجملة الفعلية بعدها تكون في محل نصب خبرها[4].

ولقد ذهب مجمع اللغة العربية بمكة المكرمة إلى القول بوجوب إهمال (ليس) عند دخولها على الجملة الفعلية من خلال الفتوى التي أفتى بها عند إجابته على سؤال يطلب فيه السائل توجيه إفراد (ليس) الواردة في الحديث الشريف فيما نقله أبو مسعود الأنصاري عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن الشمس والقمر ليس ينكسفان لموت أحد من الناس، ولكنهما آيتان من آيات الله فإذا رأيتموه فقوموا فصلوا" [5] الشاهد في هذا الحديث قوله: ليس ينكسفان ، حيث ذكر المجمع أن مجيء (ليس) مفردة في هذا التركيب ولم تلحقها علامة التثنية لكي تعود على الشمس والقمر دليل على أنها حرف بمعنى (لا) النافية فكأنه قيل: (لا ينكسفان) ، وبما أن ليس هنا حرف فالحرف لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع ،وبالتالي فهي هنا مهملة لا عمل لها(6)

ومن الشواهد التي استشهد بها النحاة على دخول (ليس) على الجملة الفعلية قول الشاعر:

ليس ينفكُ ذا غِنَى واعتزازٍ كلُّ ذي عفَّةٍ مقلٍ قنوعُ [7]

الشاهد في هذا البيت: (ليس ينفكُ) حيث دخلت ليس على الجملة الفعلية ، وقد ذكر الصبَّان في حاشيته على شرح الأشموني: أن(ليس) هنا إما مهملة: فتكون حرفا بمعنى (ما) النافية ، أو (لا) النافية ، كأنه قيل: ما ينفك أو لا ينفك، وإما عاملة فيما بعدها ؛ فتكون فعلا ناسخا من أخوات كان ، فيكون اسمها: ضمير الشأن محذوف أي: ليس الأمر أو الشأن ، وجملة ينفك خبرها [8]

يتضح لنا أن الصبَّان من خلال تعليقه على هذا البيت إنه يرى جواز إهمال (ليس) عند دخولها على الجملة الفعلية كما يجوز إعمالها على السواء دون ترجيح .

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه نجده قد أشار إلى هذا الرأي الذي يقول بإهمال (ليس) ، واعتبارها حرفا بمعنى (ما) النافية عند دخولها على الجملة الفعلية ؛ حيث قال : " وقد زعم بعضهم أن (ليس) تجعل كـ(ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلَقَ اللهُ مثله ، وليس قالها زيدٌ " [9] ، فواضح من كلامه أنه ينسب الفول بإهمال (ليس) في هذه الحالة إلى طائفة من العرب الذين لغتهم في (ما) إلغاؤها ، فيحملون (ليس) على (ما) وجعلها حرفا لا يعمل في اللفظ شيئا ، كما لم تعمل (ما) ، كما أن سيبويه من خلال كلامه لا يؤيد هذا الرأي وهو واضح من قوله : (وذلك قليل لا يكاد يعرف) ، كما ذكر أيضا أن كل ما استشهد به هؤلاء يحتمل التأويل ؛ وذلك على اعتبار أن (ليس) هنا فعل ، واسمها ضمير الأمر أو الشأن محذوف ،والجملة الفعلية بعدها : في محل نصب خبرها ، فيكون التقدير: ليس الأمرُ خلقَ الله مثله [10].

(5)رصف المباني: 369 .
(2)المصدر السابق: 369 .
(3) من هؤلاء النحاة القائلين بالجواز في هذه الحالة.: الهروي في الأزهية :195 ،196،و ابن هشام في تخليص الشواهد:230 مسألة (62)، وأبي حيَّان في ارتشاف الضرب: 1516/3،والصَّبان في حاشيته على شرح الأشموني ومعه شواهد العيني:358/1.
(4) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: 230 مسألة (62)
(5) رواه مسلم في صحيحه باب (ذكر النداء لصلاة الكسوف ، الصلاة جامعة) برقم:911 .
(6) ينظر : الفتوى (106) لمجمع اللغة العربية بمكة على الشبكة العالمية (الإنترنت).
(7) البيت بلا نسبة في حاشية الصبَّان على شرح الأشموني ومعه شواهد العيني : 358/1 ، وشرح التصريح: 185/1 ، وتخليص الشواهد: 230 ، والهمع: 65/2 ، والدرر اللوامع: 205/1 ، والمقاصد النحوية: 437/1 .
(8) ينظر: حاشية الصبَّان على شرح الأشموني ومعه شواهد العيني: 358/1 .
(9) الكتاب: 147/1 .
(10) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: 5/2 .

وقد علل السيرافي ما ذهب إليه سيبويه من التأويل المتمثل في إضمار اسم ليس في قول العرب: ليس خلق الله مثله ، بقوله: "لأن ليس و خلق فعلان ، والفعل لا يعمل في الفعل فلابد له من اسم يرتفع به "[1].

ومن العرض السابق نستطيع القول بأن سيبويه يرجح إعمال (ليس) عند دخولها على الجملة الفعلية، وفي نفس الوقت لا ينكر إهمالها في هذه الحالة عند طائفة من العرب، وقد عرفنا فيما سبق أن هذه الطائفة هي: بنو تميم

وبالتالي فإن سيبويه يقول بجواز الإعمال والإهمال في هذه الحالة مع ترجيح الإعمال، كما نستطيع القول: إن النحاة القائلين بإهمال (ليس) عند دخولها على الجملة الفعلية اختلفوا في هذا الإهمال على درجات، فمنهم من يراه واجبا، ومنهم من يراه جائزا مع ترجيح الإعمال، وأغلب النحاة يقولون بالجواز على السواء دون ترجيح.

ويرى الباحث أنَّ خلاف النحاة في هذه الحالة يكمن في التوجيه الإعرابي لكلا الفريقين، إلاّ أنَّ هذا الخلاف في التوجيه الإعرابي نلاحظ أنه ليس له أثر لا في المعنى، ولا في اللفظ، فعندما تقول: (ليس يقومُ زيدٌ) ففي هذا المثال لا تتأثر الجملة سواء أعملنا (ليس) واعتبرناها فعلا ماضيا ناقصا ،أو أهملناها واعتبرناها حرفا نافيا بمعنى (ما) أو (لا)، فمعنى الجملة واحد وهو: نفي قيام زيد في الحال ، كذلك من حيث اللفظ ؛ لأن الجملة لا تتأثر من حيث تركيبها اللفظي ومن حيث ضبطها الإعرابي ، باعتبار أن ضمير الشأن الذي يُقدَّر في حالة الإعمال لا يظهر، كما أن الجملة الفعلية بعد (ليس) لا يتغير ضبطها بالشكل في الحالتين.

وقد لاحظت من خلال بحثي في هذا الموضوع: أن النحاة عند استشهادهم على دخول (ليس) على الجملة الفعلية يقتصرون على شاهد معين واحد، أو اثنين على الأكثر مع تكرارها فيما بينهم، وهذا الأمر قد يوهم القارئ أنه لا يوجد غيرها، كما قد يوهمه أن دخول (ليس) على الجملة الفعلية قليل، وبالبحث في كتب اللغة والأدب ودواوين الشعراء والمعاجم وجدت كثيرا من الشواهد على ذلك ؛ ولهذا رأيت أنه من المناسب في ختام هذا المبحث أن نستعرض مختارات من الشواهد الشعرية على دخول (ليس) على الجملة الفعلية على النحو الآتي:

قال جرير يمدح عبد الملك بن مروان:

تمت جمالا وديناً ليس يَقْربُها قِسُّ النَّصَارى وَلاَ مِنْ همِّها البِيعُ [2]

قال النابغة:

ليستْ تَرى حَولَهَا شخصًا وراكِبُها نشوانُ في حوَّهِ الباغوثُ مَخْمُورُ [3]

قال أمية:

وليس يبقى لوجهِ اللَّهِ مُختَلَقٌ إلَّا السَّماءُ وإلَّا الأرضُ والكَفَرُ [4]

قال حسَّان بن ثابت يمدح الزبير بن العوام:

وما مثْلُهُ فيهم ولا كان قبلُهُ وليس يَكُونُ الدَّهرُ ما دام يَذبُلُ [5]

قال الحارث بن حلزة:

ليس يُنجِي مُوَائلاً من حَذَارٍ رأسُ طَودٍ وحَرَّةٌ رَجْلَاءُ [6]

قال الشاعر:

غيرُ مُنفَكٍ أسيرُ هوى كلٌّ و إن ليسَ يَعتَبِرُ[7]

قال الشاعر:

وليس يأكلُ ممَّا انبتَتْ أحدٌ ولو تقلَّبَ في الآفاقِ وانتجَعَا [8]

(1) المصدر السابق: 357/1 ، وانظر الأزهية: 195 .
(2) البيت لجرير في ديوانه: 435 .
(3) البيت منسوب للنابغة في ديوانه : 68 ، ولسان العرب مادة (بغت) : 117/2 ، وتهذيب اللغة مادة (بغت) : 255/4 ،
(4) البيت لأمية بن أبي الصلت في شرح ديوانه : 40 ، وشرح القصائد السبع : 473 ، و لسان العرب مادة (كفر) : 88/13 ، و تاج العروس مادة (كفر) : 31/14 .
(5) البيت لحسَّان بن ثابت الأنصاري في ديوانه : 198 ، والجني الداني : 499 ، والمقاصد النحوية : 397/1 ، وشرح التسهيل : 381/1 ، و الهمع : 80/2 ، والدرر اللوامع : 215/9 ،وتخليص الشواهد:226.
(6) البيت للحارث بن حلزة في ديوانه:44 ، وشرح القصائد السبع : 473، وشرح القصائد العشر: 390.
(7) ا البيت بلا نسبة في الدرر: ا/205 ، وشرح التصريح: 185/1 ،وفي الهمع: 65/2.
(8) البيت لعدي بن الرقاع في تاج العروس مادة (نجع):124/22 ، وليس في ديوانه.

المبحث الثالث: دخول ليس على الجملة الاسمية التي لم ينتقض خبرها بإلا

الأصل في (ليس) باعتبارها فعل ماض ناقص مثلها مثل كان وأخواتها، أنها تختص بالدخول على الجملة الاسمية، فترفع الاسم وتنصب الخبر، فإذا قلت مثلا: ليس زيدٌ قائمًا، يعرب زيد: اسم ليس مرفوع، وقائما: خبرها منصوب، وهذا الأصل هو من الأمور المتفق عليها بين النحاة، وفي جميع لغات العرب.

ومن الأمور المتفق عليها بين النحاة أيضا: جواز رفع الاسمين بعد كان وأخواتها [1] وقد ردوا على من أنكر ذلك بما سمع عن العرب، [2] وباعتبار أنَّ (ليس) هي فعل ناقص من أخوات كان؛ فإن رفع الاسمين بعدها جائز باتفاق النحاة ، إلا أنهم اختلفوا في إعمال (ليس) في هذه الحالة ، فمنهم من يرى إعمالها ، ومنهم من يرى إهمالها ، ولكل فريق حجته في هذه المسألة ، ولابد لنا قبل الحديث عن خلاف النحاة حول إهمال (ليس) في هذه الحالة أن نشير إلى أن بعض النحاة[3] قد ذهب إلى القول بأن الإهمال في هذه الحالة لا يخص (ليس) فحسب، وإنما يشمل كل الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) ، ولكن هذا الرأي ضعيف حتى عند الذين يقولون بإهمال (ليس) في هذه الحالة ؛ وذلك لأن (ليس) تختلف عن غيرها من الأفعال الناقصة باعتبار أن إهمالها له تعليل وتبرير أقوى من غيرها من الأفعال الناقصة ، وهذا التعليل يتمثل أولا: في حملها على (ما) النافية ؛ لقوة الشبه بينهما ، وثانيا: أن إهمالها في هذه الحالة هو لغة بني تميم ، ومع ذلك فقد حصل الخلاف بين النحاة حول إهمال (ليس) أو إعمالها في حالة رفع الاسمين بعدها ؛ حيث ذهب فريق من النحاة إلى القول بإهمال (ليس) في هذه الحالة على لغة بني تميم ، فعندما تقول: ليس زيدٌ قادمٌ ،برفع الاسمين بعدها ، في هذه الحالة تكون (ليس) مهملة لا عمل لها فيما بعدها ، وإنما هي حرف نفي بمعنى (ما) ، وزيدٌ: مبتدأ مرفوع ، وقادمٌ: خبره مرفوع ، وقد استشهد هؤلاء النحاة على إهمال (ليس) في هذه الحالة بقول الشاعر:

هي الشّفاءُ لدَائي لو ظفرتُ بها ولَيسَ منها شِفأءُ الدَّاءِ مبذولُ [4]

الشاهد في هذا البيت قوله: (وليس منها شفاءُ الداء مبذُولُ) حيث اعتبر هؤلاء (ليس) حرفا نافيا بمعنى (ما) لا تعمل فيما بعدها شيئا كأنه قيل: ما منها ، وشفاء: مبتدأ ، ومبذُولُ: خبره مرفوع [5] ، وأقوى ما احتج به هؤلاء النحاة على إهمال (ليس) في هذه الحالة وكذلك جميع الحالات هو أن هذا الإهمال هو لغة بني تميم ، بالإضافة إلى الشبه الكبير بين (ليس) و(ما) النافية في الدلالة على النفي في الحال عند الإطلاق .

بالمقابل نجد أن أغلب النحاة وعلى رأسهم سيبويه لا يؤيدون هذا الرأي، وإنما يرجحون إعمال (ليس) في هذه الحالة، فهم يرون أن ما ذهب إليه من قال بالإهمال في هذه الحالة: من حمل (ليس)على (ما) لا يجوز، بمعنى لا يجوز اعتبار (ليس) كـ(ما) عندهم؛ لأن (ليس) فعل يجوز أن يستكن فيها الضمير كغيرها من الأفعال الناقصة.

أما (ما) فهي ليست فعلا كـ(ليس) فلا يجوز أن يستكن فيها الضمير، وعلى هذا فإن (ليس) باقية على عملها في هذه الحالة كغيرها من الأفعال الناقصة ، بحيث يضمر فيها اسمها وهو ضمير الأمر والشأن[6] وتكون الجملة الاسمية بعدها خبرا عنها، فتقول : ليس زيدٌ قائمٌ ، كما تقول: كان زيدٌ قائمٌ ، على اعتبار أن (ليس) فعل ماض ناقص باقية على عملها، والجملة الاسمية بعدها من المبتدأ والخبر (زيدٌ قائمٌ) في محل نصب خبرها [7]

قال السيرافي في شرحه للكتاب:" إنَ سيبويه يرى أنَّ في (ليس) إضمار الشأن والقصة، مثلها مثل كان وأخواتها، فعندما تقول : كان محمّد ذاهبٌ ، وكان قام محمدٌ ، تريد: كان الأمر والشأن زيد ذاهبٌ ، ففي كان ضمير الأمر والجملة بعدها في محل نصب خبر كان ، فكذلك (ليس) فهي بمنزلة كان وأخواتها في هذه الحالة ، ولم يظهر الضمير في كان و أخواتها ؛ لأنه اسم (كان) و(كان) فعل ؛ فإذا أضمرناه استكن في الفعل " [8]

وقد ذكر سيبويه في كتابه البيت السابق الذي استشهد به من قالوا بإهمال (ليس) في هذه الحالة ، وعلَّق عليه بقوله : " هذا كله سمع عن العرب ، والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس إضمارا ، وهذا مبتدأ ، كقوله:

---

(1) ينظر: المفصل لابن يعيش: 184/7،والهمع:62/2 .

(2) من الشواهد التي سمعت عن العرب والتي ذكرها السيوطي وغيره من النحاة قول الشاعر:

إذا متُّ كان الناسُ صنفانِ شامت وآخر مُثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ، حيث استشهد به النحاة على جواز رفع الاسمين بعد كان وأخواتها، ينظر: الهمع: 64/2.

(3) من هؤلاء النحاة : الكسائي ، وابن الطراوة، ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 4/ 250 ، والهمع: 64،65/2 .

(4) البيت لهشام بن عقبة أخي ذي الرمة في الكتاب: 70/1 ، وفي شرح الكتاب للسيرافي: 352/1 ، وفي الأزهية: 191 ، وبلا نسبة في رصف المباني : 370 ، وفي المقتضب: 101/4 ، وفي مغني اللبيب: 309.

(5) ينظر: المقتضب : 101/4 .

(6) يسميه الكوفيون ضمير المجهول ، لأنه لا يرجع على مذكور ولابد من جملة بعده تفسره ، إما أن تكون فعلا وفاعلا ، وإما مبتدأ وخبر" كشف المشكل: 325 ، وانظر: شرح المفصل: 185/7.

(7) ينظر : الأزهية : 191 ،رصف المباني : 370 ،

(8) شرح الكتاب للسيرافي: 348 ،349 .

إنَّهُ أمةُ اللهِ ذاهبةٌ [1]" [2] معنى ذلك: أن سيبويه يشير إلى أن هناك من العرب من قد يهمل (ليس) ويعتبرها حرفا نافيا بمعنى (ما) عند دخولها على الجملة الاسمية في حالة رفع الاسمين بعدها ، إلا أن سيبويه من خلال هذا التعليق نستنتج أنَّه لا يؤيد هذا الرأي ، ويوجه الشاهد في البيت السابق : (ليس منها شفاءُ الداءِ مبذُولُ) توجيه آخر يثبت فيه أن (ليس) هنا عاملة على الرغم من رفع الخبر بعدها ، باعتبار أنها فعل ناقص ناسخ ، وأن اسمها ضمير الشأن محذوف ، والجملة الاسمية بعدها من المبتدأ والخبر : (شفاءُ الدَّاءِ مبذولُ) في محل نصب خبرها ، وهذا التوجيه هو الذي يتفق عليه أغلب النحاة. [3]

من العرض السابق يتضح لنا أن أغلب النحاة يرجحون كون (ليس) شأنيَّة في حالة رفع المبتدأ والخبر بعدها ، وبالتا لي فهم يرجحون ويؤيدون لغة الحجاز بإعمال ليس، وفي نفس الوقت هم لا ينكرون جواز إهمالها في هذه الحالة واعتبارها حرفا نافيا على لغة بني تميم ، كما أن بعض النحاة قد ذهب إلى القول بجواز الإعمال والإهمال دون ترجيح ، أما الذين قالوا بوجوب الإهمال في هذه الحالة فهم قليل كما عرفنا سابقا، وهؤلاء لم يُقصِروا وجوب الإهمال في هذه الحالة على (ليس) و إنما يشمل كان وأخواتها بما فيهن(ليس) وهذا الرأي ضعيف ومخالف لرأي الجمهور .

الخاتمة:

وفي الختام، ومن خلال هذا البحث الذي حاولت فيه تسليط الضوء على مسألة من المسائل التي اختلف فيها النحاة حول (ليس) ، وعرضها على القارئ بطريقة جديدة ومفيدة ، فإنه يمكنني تسجيل أهم النتائج و التوصيات التي توصلت إليها ، وتلخيصها في النقاط التالية :

أولا: النتائج:

1-إن إهمال (ليس) عند انتقاض خبرها بإلا، وعند دخولها على الجملة الفعلية، وفي حالة رفع المبتدأ والخبر بعدها قد ثبت بالدليل أنه لغة بني تميم، كما أن إعمالها في هذه الحالات قد ثبت بالدليل أيضا أنه لغة أهل الحجاز.

2-إن حالات إهمال (ليس) التي ذكرناها هي من مسائل الخلاف بين النحاة، ولكل فريق حجته التي تكاد تكون مساوية للآخر، وأغلب النحاة يذهبون إلى القول بجواز الإعمال والإهمال في جميع هذه الحالات على أن بعضهم يرجح الإعمال، وبعضهم يرجح الإهمال، ولكل منهما حجته فيما ذهب إليه.

3-إن ما ذهب إليه ابن جني في كتابه الخصائص من أن اللغات كلها حجة، ولا يجوز رد إحداها بأخرى، وإنما لكل شخص أن يرجح اللغة التي يرى أنها أقوى قياسا دون أن ينكر على من تكلم باللغة التي هي أضعف قياسا يعتبر قاعدة من القواعد المهمة في غلم أصول النحو التي يمكن الاعتماد عليها في حل هذه المسألة، وغيرها من المسائل التي تتعلق باختلاف اللغات.

4-لقد ذهب النحاة القائلون بإهمال (ليس) في هذه الحالات من حيث حكم هذا الإهمال إلى مذاهب: فمنهم من يرى أن هذا الإهمال واجب عند انتقاض خبرها بإلا، وعلى رأس هؤلاء الهروي في الأزهية، ومنهم من يرى وجوب الإهمال في حالة دخولها على الجملة الفعلية، وعلى رأس هؤلاء المالفي في رصف المباني، وأغلب النحاة يذهبون إلى القول بالجواز في جميع الحالات وعلى رأسهم سيبويه مع اختلافهم في الترجيح، فمنهم من يرجح لغة الإعمال ومنهم من يرجح لغة الإهمال.

5-تتفق اللغتان الحجازية والتميمية في جواز رفع الاسمين (المبتدأ والخبر) بعد (ليس) إلا أن النحاة قد اختلفوا في إعمال (ليس) في هذه الحالة، فمنهم من يؤيد لغة بني تميم ويرى أن (ليس) في هذه الحالة مهملة ولا عمل لها والجملة الاسمية بعدها عبارة عن مبتدأ وخبر، ومنهم من يؤيد لغة الحجا زيين وهم الغالب، إذ يرون أن (ليس) في هذه الحالة هي: فعل ناقص باقية على عملها على الرغم من رفع خبرها؛ بحيث يكون اسمها: ضمير الشأن محذوف والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر بعدها: في محل نصب خبرها.

6-من أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث: أن هذا الخلاف النحوي في هذه المسألة ليس له أثر في المعنى في جميع هذه الحالات ؛ فالمعنى واحد سواء عند الإعمال ، أو عند الإهمال ، وبالتالي لا يوجد خلاف من حيث المعنى ، أما من حيث اللفظ : فإن هذا الخلاف ليس له آثر إلا في الحالة التي يقترن فيها خبر (ليس) بإلا كما في قولهم : ليس الطيبُ إلا المسكُ ؛ حيث تظهر علامة الإعراب إما برفع المسك في حالة الإهمال عند التميميين، أو نصبه في حالة الإعمال عند الحجازيين، ومع ذلك فإنَ هذا الخلاف اللفظي لا يظهر عند بعض النحاة الذين يوجهون القول بإعمال ليس حتى عند رفع خبرها المقترن بإلا، أمَا في حالة دخول (ليس) على الجملة

(1) قال أبو حيان: "في قولهم : (إنَّه أمةُ الله ذاهبةٌ) يبين أن الجملة في موضع الخبر؛ إذ لا يصح في (إن) أن تكتفي باسم واحد ، فبان أنها في موضع خبر" التذييل والتكميل في شرح التسهيل:251/4.

(2) الكتاب : 147/1،

(3) من هؤلاء النحاة الذين يرجحون إعمال (ليس) في هذه الحالة: المبرد في المقتضب :185/7 ، وابن يعيش في شرح المفصل : 185/7، والهروي في الأزهية: 191، والمالقي في رصف المباني : 370، وأبو حيَّان في التذكرة :140، وعلي اليمني في كشف المشكل : 333 .

الفعلية ، وكذلك في حالة رفع الاسمين بعدها ، فلا يوجد أثر لهذا الخلاف سواء من حيث اللفظ ، أو من حيث المعنى ، وإنما الخلاف في التوجيه الإعرابي، وهذا التوجيه الإعرابي ليس له أثر لافي المعنى ؛ لأن المعنى واحد ،وكذلك ليس له أثر في اللفظ ؛ لأن تقدير ضمير الشأن في حالة الإعمال ليس له أثر في ظاهر اللفظ ، وذلك باعتبار أن ضمير الشأن لا ينطق به، وليس له أثر ظاهر فيما بعده ، وإنما عمله يكون خفيا ، وعلى هذا فإن الخلاف في هاتين الحالتين يقتصر على التوجيه الإعرابي ، أو الفلسفة الإعرابية ، وقد اتضح لنا أن هذا التوجيه الإعرابي في هذه المسألة لم يكن له أثر لا في اللفظ ، ولا في المعنى.

ثانيا: التوصيات:

1- من خلال هذا البحث فإنَّي أوصي كل باحث عندما يريد أن يستشهد لمسألة من المسائل النحوية ألَّا يقتصر على ما استشهد به النحاة وخاصة إذا كانت قليلة، ومكررة، وإنما عليه البحث على شواهد أخر متنوعة للمسألة غير التي ذكرها النحاة، وذلك بالرجوع لجميع المصادر من كتب اللغة، والأدب ودواوين الشعراء والمعاجم؛ لأن هذه الطريقة لها أثر كبير في ترسيخ القاعدة، أو الحكم النحوي؛ مما يؤدي إلى إثراء اللغة.

2- لم يرد دخول (ليس) على الجملة الفعلية في القرآن الكريم، وإنما ورد في الحديث الشريف؛ ولذا فإني أوصي الباحثين بالرجوع إلى الحديث في البحث عن الشواهد النحوية في جميع المسائل النحوية وخاصة الخلافية مما يدعم رأي الباحث في الترجيح بينها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وهي الأهم أنه قد يجد الباحث شاهدا من الحديث قد غفل عنه النحاة ولم يذكروه في كتبهم.

المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

1- الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم، عرض وتحليل، د/محمد علي سلطاني، دار العصماء، سوريا، دمشق، ط:ا، ت ط:2005م.
2-ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت5 74 هـ) تح: رجب عثمان محمد، راجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1، ت ط: 1998 م.
3- أسرار العربية، للإمام: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري، تح: محمد حسين شمس الدين، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، ت ط: 1997م.
4- الأشباه والنظائر في النحو، للإمام: جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، ط: 1، ت ط :1999م.
5-إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف الوزير جمال الدين، علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفصل إبراهيم القاهرة، مطبعة الكتب المصرية ط: 1، ت ط : 1973 م .
6-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: الإمام كمال الدين أبي البركات، عبد الرحمن بن محمد سعيد الأنباري (ت 577 هـ)، تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط: بلا، ت ط: 1997م.
7-إصلاح الخلل الواقع في جمل الزجاجي، تأليف: أبي محمد عبدالله بن محمد البطليوسي (ت521هـ)، تح: د/حمزة عبدالله النشتري، منشورات: محمد علي بيضون انشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ط: 1،ت ط:2003م.
8-الاقتراح في علم أصول النحو للإمام: جلال الدين السيوطي، تح وتعليق: د/حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل الناشر: مكتبة الآداب ميدان الأوبرا القاهرة، ط:6، ت ط:2017م
9-أمالي الزَجاجي، ابي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت:340 هـ)، تح وشرح: عبد السلام هارون دار الجيل، بيروت ط:3، ت ط:1987م.
10-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف: أبو حيان الأندلسي، (ت745 هـ)، تح: د/حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط:1، ت ط:2010م.
11-تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري (74ت هـ) تح: عباس مصطفي الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي ، ط: 1، ت ط : 1986 م .
12-الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، صنعه: الحسن قاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوة محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديد، بيروت، ط: بلا، ت ط: .
13-حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح شواهد العيني، تح: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية ط: بلا، ت ط : بلا .
14-الخصائص، صنعه: أبو الفتح عثمان بن جني، (ت 392هـ)، تح: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، ط: بلا، ت ط: 2007م.
15-الدرر اللوامع على شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، تأليف: أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت 1133هـ) وضع حواشيه : محمد باسل عيون السود، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان، ط :1، ت ط : 1999م .
16-ديوان الحارث بن حلزة، إعداد: طلال حرب، الدار العالمية، بيروت، لبنان، ط:1، ت ط:1996م.
17-ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار بيروت للطباعة والنشر ط: بلا، ت ط: بلا.
18-ديوان جرير، شرح د/ يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، ط:1، ت ط:1993م.
.
19-ديوان النابغة الذبياني، قدم له وشرحه: علم أبو ملحم، منشورات دار مكتبة الهلال، بيروت، ط:1، ت ط:1991م.
20-رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام / أحمد عبدالنور المالقي (ت 702هـ) تح: أحمد محمد الخرَّاط، دار الفلم، دمشق ط:3، ت ط : 2002م .
21-.شرح التسهيل، لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت 672 هـ)، تح : عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط : 1، ت ط : 1990 م .
22-شرح التصريح على التوضيح، للعلامة الشيخ: خالد بن عبدالله الأزهري (ت 509هـ) ، دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي ، ط : بلا تـــ ط : بلا .

23-شرح جمل الزجاجي، لأبي حسن على بن مؤمن بن محمد على بن عصفور الأشبيلي (ت 669هـ) قدم له ووضع هوامشه : فوّاز الشعار، إشراف :إيميل بديع عقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط: 1 ت ط 1998 م
24-شرح ديوان أمية بن أبي الصلت، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
25-شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ط: 2 ، ت ط : 1996 م .
26-شرح كتاب سيبويه: تأليف : أبوسعيد السيرافي ت(368هـ) تحقيق: أحمد حسن مهد لي، وعلي سيد علي.
27-شرح المفصل ، للشيخ العلامة : موفق الدين ، يعيش بن على بن يعيش النحوي (ت 646 هـ) تحقيق : إبراهيم محمد عبدالله ،دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ،ط:2 ، ت ط:2015م.
28-شرح القصائد العشر، صنعه: الخطيب التبريزي، تح: فخرالدين قباوة، منشورات: دار الآفاق الجديدة، بيروت ط:4، ت ط:1980م
29-شواهد الشعر في كتاب سيبويه، تأليف: د/خالد عبد الكريم جمعة، الدار الشرقية، طباعة ونشر وتوزيع ،مصر الجديدة، ط:2 ، ت ط:1989م.
.
30-الكتاب : كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) تح وشرح : عبد السلام محمد هارون دار الكتب العلمية : بيروت ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:3 ، ت ط:1988م.
31- كتاب الأزهية في علم الحروف ، تأليف : علي بن محمد النحوي الهروي ، تح : عبد المعين الملوحي ، ط : 2 ت ط : 1981م.
32-اللباب في شرح علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ)، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط: 1 ، ت ط: 1995م.
33-كشف المشكل في النحو، تأليف: علي سليمان الحيدرة (ت599هـ)، دراسة و تحقيق: عطية مطر الهلالي، دار عمَّار للنشر والتوزيع ، عمَّان ، ط: 1 ، ت ط: 2002م.
34-لسان العرب المحيط، للعلامة ابن منظور، معجم لغوي علمي قدم له: الشيخ: عبدالله العلايلي ، إعداد وتصنيف: يوسف خياط ، ونديم مرعشلي، دار لسان العرب، بيروت ، ط:بلا ، ت ط: بلا .
35-مختصر صحيح مسلم للإمام: الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت 261هـ) شرح ومراجعة : سعيد محمد اللحام ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ط : بلا ، ت ط :1991م .
36- المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي (ت 377 هـ) تح: حسن هنداوي ، دار القلم للطباعة والنشر ، دمشق دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ، ط: 1 ،ت ط 1987م .
37-المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين، عبدالرحمن السيوطي (ت:911هـ) شرح وتعليق: محمد جاد المولى، علي محمد البيجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط: 4 ،ت ط:1987م، ت ط:1987م.
38- معجم الأدوات النحوية ، تأليف: د/محمد التونجي، منشورات مكتبة قورينا بنغازي، ط:5، ت ط:1974م
39-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف: الإمام ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) تح / محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ، دار الطلائع للنشر التوزيع ط : بلا ، ت ط : 2009 م .
40-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، تأليف / بدر الدين محمد بن أحمد بن موسى العيني، تح: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ببروت، لبنان، ط:1، ت ط : 2005 م .
41-المقتضب، لأبي عباس، محمد بن يزيد المبرد (تـ 285هـ) تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت ، ط: بلا ، تـ ط : بلا .
42-النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تأليف: أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت 476هـ)، تحقيق: د/يحي مراد، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، ت ط:2005م.
43- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام: جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، تح : عبد العال سالم مكرم ،دار البحوث العلمية ، بيروت ، ط : بلا ، تـ ط : 1977م .

ثانيا: موقع الشبكة العالمية (الإنترنت)
مجمع اللغة العربية بمكة www.m.a .arabia.com